

معارضة حركة انتصار الحريات الديمقراطية لقانون 1947م.

The Opposition of the Movement for the Triumph of Democratic Liberties (MTLD) to the 1947 Law.

عابدية قاسم^{1*}؛ زهرة صوايف².

¹ -المركز الجامعي نور بشير؛ البيض (الجزائر).

-مخبر مخطوطات الحضارة الاسلامية في شمال افريقيا؛ جامعة

أحمد بن بلة؛ وهران 1(الجزائر).

-البريد الإلكتروني: a.kacem@cu-elbayadh.dz

² - مخبر مخطوطات الحضارة الاسلامية في شمال افريقيا؛

جامعة أحمد بن بلة؛ وهران 1(الجزائر).

-البريد الإلكتروني: souafi240@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2026/04/08؛ تاريخ القبول: 2026/04/23؛ تاريخ النشر: 2026/06/15.

الملخص:

جاء دستور 20 سبتمبر 1947م كمحاولة من السلطة الفرنسية للاستجابة للمطالب التاريخية للشعب الجزائري بإجراء إصلاحات جذرية، تحسن من وضعيته البائسة تحت الاحتلال، خاصة بعد التضحيات الكبيرة التي قدمها خلال الحرب العالمية الثانية ونتيجة الضحايا الذين سقطوا خلال حوادث 08 ماي 1945م، وأيضا نتيجة

الضغوط التي مارسها عدد من نواب اليسار الفرنسي داخل الجمعية الوطنية الفرنسية، وقد كانت للحركة الوطنية مواقف وردود فعل عليه سواء خلال اعداده أو بعد إصداره، وعلى رأسها حركة انتصار الحريات الديمقراطية، فهاته الورقة البحثية تبحث في موقف حركة انتصار الحريات الديمقراطية من قانون 1947م، ودوافع معارضتها له وانعكاسات ذلك على تطور الحركة الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ فرنسا؛ قانون 1947؛ الدستور؛ حركة انتصار الحريات.

Abstract:

The law of September 20, 1947, came as an attempt by the French authorities to respond to the longstanding demands of the Algerian people for fundamental reforms that would improve their dire conditions under colonial rule. This was particularly in light of the great sacrifices made during the Second World War, the victims who fell during the events of May 8, 1945, and the pressure exerted by a number of left-wing deputies within the French National Assembly.

The national movement adopted various positions and reactions toward this law, both during its drafting and after its promulgation, most notably the Movement for the Triumph of Democratic Liberties (MTLD). This paper therefore examines the position of the MTLD regarding the 1947 law, the motives behind its opposition, and the implications of this stance for the development of the national movement.

Keywords: Algeria; France; 1947 Law; MTLD; Constitution.

مقدمة:

مثلت أحدث 08 ماي 1945م منعطفا مهما في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية والوجود الاستعماري بالجزائر، فعلى قدر ما حفلت

به من مآسي وجرائم بحق الشعب الجزائري وقمع في حق نخبته الوطنية، فقد نبهت السلطات الفرنسية إلى ضرورة التنازل قليلا إزاء الجزائريين وحقوقهم الأساسية، والقيام بخطوة على صعيد الإصلاح السياسي، ولو تكتيكية، استجابة لمسااعي ومطالب الطبقة السياسية الجزائرية طيلة ثلاثة عقود، ونزولا أكثر عند ضغوطات بعض السياسيين والنواب الفرنسيين المنتمين إلى اليسار الفرنسي، وخاصة بعد كل التضحيات التي قدمها الجزائريون إبان الحرب العالمية الثانية، فجاء قانون 20 سبتمبر 1947م، كخطوة إصلاحية فرنسية، تحاول أن تجد التنظيم الملائم للوضعية الجزائرية على الصعيد السياسي وأن تهدئ من الغليان المستمر وسط الطبقة السياسية الجزائرية وحتى ترضي بعض الأصوات الفرنسية، التي كانت تتادي بتحسين أوضاع الجزائريين.

وقد جوبه هذا القانون بجملة ردود من قبل الطبقة السياسية الفرنسية والجزائرية، فنظر له البعض بإيجابية ورأى فيه آخرون أنه مجرد امتصاص للغضب ومحاولة للالتفاف على المطالب التاريخية للشعب الجزائري، وفي القلب من هؤلاء كانت حركة انتصار الحريات الديمقراطية، التي كانت مواقفها من القانون تكتسي أهمية تاريخية بوصفها تيار مهم ومؤثر وسط الحركة الوطنية والشعب الجزائري، ما يجعلنا نطرح أسئلة محورية، ماهي استراتيجية حركة انتصار الحريات الديمقراطية في معارضة قانون 1947؟ ما المعطيات التي استغلتها ووظفتها في موقفها المعارض؟ وما مشروعها الوطني البديل لذلك القانون؟

تهدف هاته الورقة البحثية للتعريف بموقف حركة انتصار الحريات الديمقراطية من قانون 20 سبتمبر 1947م، ومن خلال ذلك التعريف بظروف صدور القرار ومرامي السلطة الفرنسية من ورائه وتأثيراته في الساحة السياسية الجزائرية، وعلى موقف حركة انتصار الحريات بالذات من مصير القضية الوطنية، أما بخصوص فرضيات البحث، فالفرضية الأولى أن حركة انتصار الحريات كانت مصيبة في معارضة القانون وتمكنت من التأثير بمواقفها في مسار إصداره وتطبيقه، والثانية أنه لم يكن لها أي تأثير عليه، لكن الظروف التي تولد عن تطبيقه ساعدت في الدفع بالقضية الوطنية لمستويات أكثر فاعلية.

وتدرس هاته الورقة البحثية مجموعة محاور، الأول التعريف بظروف صدور قانون 1947م، والحيثيات التي دفعت لإصداره، والثاني مضمون القرار ومختلف بنوده والإصلاحات التي حملها، والمحور الثالث موقف حركة الانتصار منه، إبان إعداد وبعده صدور، وأما المحور الرابع فهو تعامل الحركة مع مخرجاته السياسية على أرض الميدان، وكل هذا بتوظيف المنهج التاريخي، بخطواته المعروفة، جمع المادة التاريخية المناسبة لموضوع البحث، ومعالجة تلك المادة وفحصها ونقدها، ثم عملية البناء التاريخي، التي تصوغ البحث بالشكل الذي يحيط بالموضوع ويجيب عن الإشكالية المطروحة.

1. ظروف وحيثيات صدور قانون 1947م:

1.1. الوضعية العامة بالجزائر:

كانت أولى مخلفات مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية الصعبة والمأساوية على الجزائريين هي حوادث 08 ماي 1945م، التي خلفت آلاف الضحايا بين الجزائريين ودمرت الثقة بين السلطة الفرنسية وبين الحركة الوطنية وعموم الشعب الجزائري (أجرون، 1982، 150، 151)، وأكثر من هذا وجهت ضربة حتى للوحدة بين أطراف الحركة الوطنية والثقة بينها، بعدما حمل أنصار فرحات عباس وجمعية العلماء والحزب الشيوعي المسؤولية لأنصار حزب الشعب في التطورات التي حصلت، وقد زرعت تلك الأحداث الشك في مصداقية السلطات الفرنسية وفي جدوى العمل السياسي (الزيري، 1984، 65، 77).

لقد كانت الجرائم التي اقترفتها السلطات الاستعمارية خلال انتفاضة مايو 1945م، تشبه تلك التي رافقت فترات التهدة وبسط نفوذ الاستعمار خلال العقود الأولى للوجود الفرنسي، وكان القصد منها ممارسة الصدمة على الشعب الجزائري، كي يتوقف عن مساعي المطالبة بالاستقلال وعن أي نوايا ثورية مسلحة تستهدف الوجود الفرنسي، فلم تدخر فرنسا أي قوة لقنبلة القرى والمداشر والأرياف الجزائرية وممارسة القتل الجماعي العشوائي، فكانت حصيلة القتلى صادمة للجزائريين وللإعلام العالمي، وأتبع ذلك اعتقالات واسعة لرموز وعناصر الحركة الوطنية، طالبت حتى قيادات حزب حركة أحباب البيان فرحات عباس والدكتور سعدان، وكذلك الشيخ الإبراهيمي الذي اعتقل يوم 27 مايو 1945م، علاوة على الرموز المعتقلة من قبل مثل مصالي الحاج، كما أعلنت السلطات الفرنسية حل حزب أحباب البيان

وتعليق العمل السياسي إعلان حالة الطوارئ (سعد الله، 1992، 239، 243).

وجاء قرار العفو الشامل يوم 16 مارس 1946م ليهدئ من الأزمة السياسية، حيث أطلق سراح فرحات عباس والشيخ البشير الإبراهيمي، ورفع الحظر عن النشاط الحزبي والصحفي (جوليان، 1976، 341)، لكنه لم يستطع أن يمحو آثار ما جرى خلال شهر مايو 1945م، حيث تأكد للجزائريين رغم الثمن الباهظ الذي دفعوه، أن الحل السياسي لن يؤدي نتيجة في مواجهة احتلال يأبى الاعتراف بأدنى حقوقهم (الزيري، 1999، 100)، كما تأكد للفرنسيين أن مواصلة طريق القمع وتهميش صوت الجزائريين ورفض إصلاح أوضاعهم، سيزيد من تقوقعهم على أنفسهم ومن الهوة بينهم وبين السلطة الفرنسية، (الزيري، 1999، 83-87) خاصة مع ما قرؤوه في خلفية الأحداث وكونها مبادرة ثورية خاصة لم يكتب لها النجاح (سعد الله، 1992، 242).

ونتيجة العفو واستئناف الحياة السياسية، باشرت الطبقة السياسية الجزائرية نشاطها، فأسس فرحات عباس حزب الاتحاد الديمقراطي للبان الجزائري (UDMA)، وطرح مشروع دستور ينادي بجمهورية جزائرية ذات برلمان مستقل تحت الاتحاد الفرنسي، أما مصالي الحاج فقد عاد إلى الجزائر، يوم 13 أكتوبر 1946م واستقر ببوزريعة تحت طائل المنع من زيارة باقي مدن ومناطق الجزائر، وأشرف على ندوة لإطارات حزب الشعب، الذي تحول إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)، والتي خرجت بقرار المشاركة في

الاستحقاقات الانتخابية القادمة (الزيري، 199، 149، 150)، كما رفضت مشروع جبهة وطنية مع حزب الاتحاد الديمقراطي بسبب التباعد الأيديولوجي كما وصف مصالي الحاج (أجرون، 1982، 152). وكانت أولى المشاركات السياسية في هاته الفترة هي انتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية، حيث خول قانون 17 أوت 1945م الجزائريين من الهيئة الناجبة الثانية حق التمثيل في البرلمان الفرنسي، وفي ظل غياب قيادات العمل الوطني المغيبون في السجن فتح الباب لمشاركة عناصر الإدماج، فكانت المحطة الأولى هي انتخابات 21 أكتوبر 1945م لانتخاب المجلس التأسيسي الأول، والتي قاطعتها حركة أحباب البيان وحزب الشعب، وفاز بمقاعدتها أنصار بن جلول من الإدماجين والشيوعيين (أجرون، 1982، 151)، والمحطة الثانية هي انتخابات 02 جوان 1946م لاختيار الجمعية التأسيسية الثانية والتي شارك فيها حزب الاتحاد الديمقراطي لفرحات عباس وقاطعها حزب الشعب، وعرفت فوز جماعة فرحات عباس ب11 مقعدا من أصل 13 مقعدا مخصصة للهيئة الناجبة الجزائرية، بينما أحرز الشيوعيون مقعدين (جوليان، 1976، 340 - 342).

وخلال الانتخابات التشريعية ليوم 10 نوفمبر 1946م انسحبت حركة أحباب البيان أمام مشاركة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، فحصلت الأخيرة على خمسة مقاعد من خمسة مقاعد شاركت فيها (Messud, 1946, 01). وفي انتخابات مجلس الجمهورية، التي ألغت السلطات الفرنسية الاقتراع العام فيها وجعلته حكر على

المستشارين البلديين فقد قاطعها أنصار مصالي وشارك فيها حزب أحباب البيان فنال أربعة مقاعد من أصل سبعة (جوليان، 1976، 346).

دون أن ننسى الدوافع التي أوجدها تأسيس الأمم المتحدة ووضع ميثاقها الذي أقر في مادته الأولى المساواة بين الشعوب وحققها في تقرير مصيرها (الأمم، المتحدة، 1945)، الأمر الذي حفز الحركة الوطنية الجزائرية على التطلع لوضع أفضل للشعب الجزائري، ودفعت الفرنسيين للتفكير في آليات تساعد في طمأنة الأهالي وإسكاتهم.

2.1 حركة انتصار الحريات الديمقراطية وسياستها خلال هاته الفترة 1946- 1947:

كانت السلطات الفرنسية قد حلت حزب الشعب في مطلع الحرب العالمية الثانية وزجت بقياداته في المعتقلات وعلى رأسها مصالي الحاج، وبعد حوادث 08 ماي 1945م قامت بإبعاد الزعيم التاريخي من إقامته الجبرية بقصر الشلالة إلى المنيعية ثم إلى برازا فيل بالكونغو، لكن بموجب قرار العفو ليوم 16 مارس 1946م، سمحت بعودته إلى الجزائر، مع سريان حرمانه من زيارة مختلف مدن الجزائر، فأسس مصالي الحاج فور عودته من منفاه في برازا فيل حزبا جديدا باسم "الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية" في شهر أكتوبر سنة 1946م (قداش، 2008، 1005- 1149؛ بن فاطمة، 2023، 468).

هدف تيار مصالي بالتغيير التكتيكي في مسألة تسمية الحزب، أولا إلى تجنب المنع الذي طال الحزب السابق نتيجة كل مواقفه من الإدارة الفرنسية، وثانيا عدم ترك الساحة فارغة لخصومه السياسيين، وعدم ترك الفرصة لأحزاب الإدارة الفرنسية للحديث

باسم الشعب الجزائري، في مقاعد البرلمان الفرنسي بعد عودة الحياة السياسية وحق التمثيل في البرلمان الفرنسي وفق ما أقرته المادة 79 من دستور الجمهورية الرابعة يوم سنة 1946م (Stephane, 1994, 82)، خاصة بعد ما لمسه من التفاف كبير من جماهير الشعب الجزائري حوله، فقد كان الحزب الأكثر تعبيرا عن طموحاته والذي يرفع شعار المطالبة بالاستقلال علنا، ببرنامج مختلف اختلافا يعكس موقفا ثابتا ووطنيا من سياسة السلطة الفرنسية، وأسلوبا أكثر نجاعة في مواجهة النظام الاستعماري الاستيطاني (Alleg, 1981, 213؛ الزيري، 1999، 149).

لقد كانت حركة انتصار الحريات الديمقراطية هي الأكثر تعبيرا عن توجهات الشعب الجزائري، والأكثر دعما من جماهيره، وهو ما كانت تؤكد مختلف الاستحقاقات الانتخابية (جوليان، 1976، 346)، ورغم تغير الاسم، فلم تكن الحركة سوى إعادة هيكلة وتنظيم لحزب الشعب العريق في مواجهة الغطرسة الاستعمارية، والذي يرفع منذ عهد نجم شمال إفريقيا باستماتة مطلب استقلال الجزائر (زوزو، 2012، 499-501؛ قناش، 1982، 48-50)، وهو ما يؤكد بقاء الهيكل التنظيمي للحركة الجديدة حتى سنة 1947 هو نفسه هيكل حزب الشعب، لكن مع اتساع حجم الحزب وعدد منخرطيه وتأثيره في الساحة السياسية الجزائرية (قداش، 2008، 1151).

ولفهم أكثر لمواقف حركة انتصار الحريات فيما يأتي لابد أن نتطرق إلى التطورات السياسية والعقدية التي مر بها حزب الشعب في آخر مراحلها، فقد اندفع الحزب عشية نهاية الحرب العالمية الثانية يهيئ

الجماهير للحصول على الاستقلال كنتيجة لكل تطورات الحرب الكونية، ويدعو في منشوراته السرية للثورة (سعد الله، 1992، 231 - 233)، وخلال فصول حوادث ماي الدامية، تقدم الحزب خطوات مهمة على صعيد مشروع الكفاح المسلح، وتداول الموضوع في هيئاته القيادية، وأصدر قرار بداية الثورة المسلحة الشاملة والتي تقرر أن تكون بين يومي 23 و24 مايو 1945م، ووضع حتى الهيكل التنظيمي الذي يشرف عليها ووزعت التعليمات على فروع الحزب عبر القطر، وترافقت مع ترحيب وحماس عظيم من القاعدة النضالية، لكن بعد تدارس الوضع والوقوف على عدم كفاية الاستعدادات لتحمل عبئ النضال المسلح والحاجة لوقت أطول، تم التراجع عن المضي في المشروع الثوري وأصدر القرار المضاد يوم 18 مايو 1945م، والذي أحدث ارباكا كبيرا وسط القاعدة، فهناك من التزم به وهناك من انطلق فعليا في المواجهة في الموعد المحدد في مناطق القبائل والأوراس والونشريس (الزيري، 1999، 78 - 86).

وهو الأمر الذي ترك تأثيرا داخل قواعد وهياكل الحزب، فالحركة التي تراجعت عن الفعل الثوري في اللحظة الأخيرة، وعادت تناقش المشاركة السياسية، ستجد مقاومة كبيرة من مناضليها لهذا الطريق، الذي رأوا فيها تنازلا، ورغم نجاح مصالي عبر شخصيته الكاريزمية وقدرته الخطابية في فرض التوجه نحو المشاركة الانتخابية خلال ندوة الإطارات في أكتوبر 1946م، فقد بقي تأثير التيار المتشدد إزاء السلطة الاستعمارية، والذي تبلور خلال مؤتمر الحزب لشهر فبراير 1947م، والذي ناقش بإسهاب مرحلة الحزب

الحرجة، وضرورة الفصل في الخيار النضالي والتوجه نحو ميدان العمل الحقيقي، واستطاع الجيل الجديد من شباب الحزب المثقف والمدرّك لمتطلبات المرحلة، والذي استهجن تراجع الحزب عن الخيار الثوري وانخراطه من جديد في المشاركة الانتخابية، أن يفرض توجهه ويلزم الحزب بالتفكير الجدي في المشروع الثوري، أولا عن طريق تأسيس المنظمة الخاصة التي ستتولى التحضير للتحرك المسلح، وثانيا بالتطرف أكثر إزاء السلطات الاستعمارية ومشاريعها ومنها القانون الذي سيصدر بعد أشهر (الزيري، 1999، 149-153).

3.1. مداولات صدور قانون 1947م ومضمونه:

يعتبر القانون الأساسي للجزائر الصادر بتاريخ 20 سبتمبر 1947 (*la Statut de l'Algérie*)، خلاصة المراسيم والقوانين التي شرعت لتنظيم الوضعية الجزائرية تحت الاستعمار منذ وطئ الفرنسيين أرض الجزائر (الزيري، 1999، 117)، وهو مستمد من مشروع أعده أستاذ القانون والعضو في حزب الحركة الجمهورية الشعبية، بول إميل فيار (*Paul Viard*)، في عهد المجلس التأسيسي الثاني وحكومة جورج بيدو (*George Bidault*) (أنظر تعليق: 1)، والذي كان ينص على استحداث مجلس جزائري من 90 عضوا، يتساوى فيه ممثلو الأهالي مع المعمرين، وتكون له صلاحية البت في المسائل المالية وفرض التشريعات الفرنسية بالجزائر ومن دون استقلالية سياسية، مع استحداث منصب وزير مقيم بالجزائر مسؤول أمام البرلمان مكان الحاكم العام للجزائر (زوزو، 2012، 720، 721).

وقد طرح نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مشروع قانون مماثل في المجلس التأسيسي الثاني، كمسودة دستور للجزائر، تنادي باتحاد فيدرالي مع فرنسا وتحظى بتأييد النواب المسلمين وبعض النواب الاشتراكيين مثل نائب وهران موريس رابيه (Maurice Rabier)، وكان هناك مشروع ثالث وافقت عليه المجموعة البرلمانية للحزب الاشتراكي الفرنسي ووقعه رئيس مجلس الوزراء بول رماديه (Paul Ramadier) (أنظر التعليق 2)، كما أودع نائب وهران فرنسوا كيليسي (Quilici) مشروعاً رابعاً موازياً في شهر سبتمبر 1946م، وقد أُرجئت كل هاته القوانين إلى الدورة التشريعية لعام 1947م، والتي تمت خلالها العديد من التعديلات والتحويلات للقانون (زوزو، 2012، 722).

وقد حدث تدافع كبير حول هاته المشاريع داخل الجمعية الوطنية الفرنسية، بين الحكومة الفرنسية وأنصارها والأحزاب الاشتراكية والنواب المسلمين، فالحكومة الفرنسية مدعومة بنواب الأحزاب الراديكالية والحراك الجمهوري وتجمع اليساريين، تريد تمرير ما يخدم سياستها ويحفظ نفوذ الأقلية الأوروبية، والاشتراكيين يردون إصلاحات في الحد الأدنى بمجلس جزائري وهيئتان انتخابيتان وتحكم في الميزانية، والنواب المسلمون يبحثون عن استقلالية حقيقية تحجم تسلط الكولون، مع عضوية في الاتحاد الفيدرالي وبرلمان مستقل ينتخب انتخاباً حراً مباشراً، وحتى حكومة ورئيس جمهورية، وفي الأخير وجدت الحكومة الفرنسية الاشتراكية بقيادة رابيه نفسها خاضعة لضغوط لوبي المعمرين وللحفاظ على الائتلاف الحكومي في وجه السقوط، اختارت تمرير القانون باهتا بما يلائم فقط مصلحة

فرنسيي الجزائر (جوليان، 1976، 347-349)، وطرح المشروع للتداول داخل الجمعية الوطنية يوم 10 أوت 1947م واستمر النقاش حتى يوم 27 أوت، ثم طرح للتصويت يوم 28 أبريل 1947م، فمرر بـ320 صوتا مقابل رفض 88 صوت وامتناع 186 صوت (زوزو، 2012، 723، 724).

وقد نص هذا القانون على وجود مجلس جزائري يتكون من هيئتين انتخابيتين، تضم كل واحدة 60 عضوا، ينتخبون بالاقتراع العام، يتجدد نصفهم كل ثلاث سنوات، وله صلاحية النظر في الميزانية وحتى تعديل القوانين الصادرة عن البرلمان الفرنسي في ما يتعلق بالشأن الجزائري بعد إذن الحكومة الفرنسية، وتكون الموافقة على قراراته بنسبة الثلثين، ويختار أربعة من أعضائه كهيئة تنفيذية رفيعة عنصرين يعينها الوالي العام للإشراف على تنفيذ قرارات المجلس، فيما بقيت نسبة التمثيل على حالها في المجالس البلدية والولائية، وألغى القانون قبول تسجيل الجزائريين الحاصلين على الشهادات في الهيئة الانتخابية الأولى الخاصة بالفرنسيين حتى لا يؤثر في اختيار ممثلي المعمرين، كما ألغى النظام الخاص بمناطق الجنوب والبلديات المختلطة ومبدأ حرية الأديان واعترف باللغة العربية كإحدى لغات الاتحاد الفرنسي (زوزو، 2012، 725، 726).

2. مواقف حركة الانتصار من قانون سبتمبر 1947م:

عارضت حركة انتصار الحريات الديمقراطية قانون سبتمبر 1947م مبدئيا، انطلاقا من رفضها المطلق لأي إصلاحات تحت الواجهة الاستعمارية، والتركيز على مطلب استرجاع سيادة الشعب الجزائري (الزيري، 1999، 158)، وحاولت الحركة ممارسة معارضتها عبر

منتخبها وصحافتها بالرغم من سياسة التضييق وعدم الاستماع وفرض الأمر الواقع التي اتبعتها الحكومة الفرنسية وأحزابها وسياسيها.

1.2. على مستوى البرلمان الفرنسي:

عبر ممثلو حركة انتصار الحريات الديمقراطية عن معارضتهم للقانون بردود فعل صريحة في مداخلاتهم بالبرلمان الفرنسي، وفق التعليمات الحزبية التي وصلتهم للتدديد بالسياسة الاستعمارية ومواصلة مطالب استرجاع سيادة الجزائر، رافضين حق مجلس الجمهورية الرابعة في سنّ قوانين خاصة بالجزائر ولا مناقشته لمستقبلها (مهساس، 2007، 276؛ بن فضة، دت، 65).

1.1.2. مداخلة أحمد مزغنة:

كان تركيز مزغنة (أنظر التعليق 3) على مطلب أن تسترجع الجزائر سيادتها، وبدأ مداخلته بالحديث عن الاستعمار الاقتصادي الذي انتهجته الحكومات الفرنسية، واعتبره سياسة عدائية كانت سببا في تدهور حالة الأهالي في حين أصبح الكولون قوة اقتصادية، أيدتها المزيد من القوانين مثل قانون 19 ديسمبر 1919م، الذي أعطاهم سلطان الحكم في الجزائر، ومنحهم سلطة ديكتاتورية داخل المجالس المنتخبة. (Alleg, 1981, 159-168)

اعتبر مزغنة أن السياسة الفرنسية الديكتاتورية كانت سببا في ظهور "أوضاع غير عادية وغير ديمقراطية، حلت بالشعب الجزائري، حيث تحوّل إلى خدمة المعمرين بسبب تحالف السياسيين والاقتصاديين، وكانت سببا في توطيد الاستعمار الفرنسي بالجزائر، وسيطرة الأقلية على الإدارة وانعكاساتها السلبية على حقوق وحريات

الجزائريين الذين لم يسمح لهم بالمشاركة في تسيير شؤون بلدهم (Alleg, 1981, 159-168).

2.1.2. مداخلة جمال دردور:

وضّح جمال دردور (أنظر التعليق 4) أن الجزائر وضعت تحت إدارة الحاكم العام والمكاتب الخاصة بشؤون الأهالي، والتي يرجع تأسيسها إلى مدرسة الجنرال بيجو الاستعمارية، التي لا تعرف إلا منطق القوة في تعاملها مع العرب، مثلما كان يعبر عنه كبار المستوطنين في مجلس الشيوخ والبرلمان الفرنسي ويعتبرون أي تغيير في أحوال الجزائريين دليل على ضعف فرنسا، ويرفضون بكل غطرسة وازدراء أي شكل من أشكال الإصلاحات (Alleg, 1981, 166-168) وأضاف دردور بعض التفاصيل عن دور الإدارة الفرنسية بالجزائر، والطاغم الإداري المحيط بالحاكم العام وعلى رأسه المجلسين، الأعلى و المفوضيات المالية، التي كان دورها الموافقة على ميزانية الجزائر، ووضّح الاختلاف الموجود بين نسبة تمثيل الجزائريين و الأوروبيين في كلا المجلسين، وأشار إلى أن الإدارة الاستعمارية قسمت التمثيل الجزائري إلى عرب و قبائل لخلق روح المواجهة فيما بينهما (Dardour, 2024).

واعتبر دردور أن مجلس المفوضيات المالية منتخب بطريقة غير ديمقراطية، ولا يمثل إلا مصالح كبار ملاك الأراضي في الجزائر، لأن جلهم من كبار الملاك الفلاحيين، والآن تريد حكومة الجمهورية الرابعة استبداله بمجلس جزائري بتمثيل يساوي بين الجزائريين

والأوروبيين، وبشكل غير ديمقراطي (Dardour, 2024)، معبراً عن رفضه للقانون الخاص بالجزائر.

وقد قدم دردور تشريحا للنظام الإداري الفرنسي بالجزائر، أمام وزير الداخلية الاشتراكي إدوار دييرو (Edouard Depreux) (أنظر التعليق 5)، وتقسيم التراب الجزائري في الشمال والجنوب بموجب قانون 4 ديسمبر 1902م (Alleg, 1981, 276) (Dardour, 2024)، ووصف النظام الإداري وطبيعته المدنية والعسكرية والقوانين الاستثنائية الإدارية والتنظيمية بالعنصرية، وتحدث عن انعكاساتها السلبية على المجتمع الجزائري، المغيب تماما عن الحكم والإدارة والمسؤولية في وطنه، بسبب ترسانة القوانين، التي وضعت لمنعه من الدفاع عن نفسه، والمطالبة بالحقائق حول أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مستعملة في مواجهته قوة البوليس والدرك في السنوات الأخيرة تحت إشراف مديرية مراقبة الإقليم، مشبها قوتها بالقاستابو (أنظر التعليق 6) (Dardour, 2024) (Alleg, 1981, 276).

ما دفع زميله الممثل بوقادوم (أنظر التعليق 7) يطلب الكلمة ليؤيد هذا التشبيه، جرّاء ما تعرض له من أنواع التعذيب بعد أحداث 8 ماي 1945م، وضدّ شباب آخرين تعرّضوا للتعذيب كما ذكر دردور، وختم مداخلته بالقول: إن الشعب الجزائري مدرك جيدا لحقوقه ويرفض أي قانون يحكمه بدون أي استشارة أو مشاركة منه، ويرفض أن يقوم أي برلمان أو حكومة بالتشريع له (Dardour, 2024).

3.1.2. مداخلة لامين دباغين:

رافع لامين دباغين (أنظر التعليق 8) مرافعة تاريخية موضحة أسباب رفض القانون، ومدافعا عن أصول الدولة الجزائرية وسيادتها، وتحول خطابه إلى مناظرة تخللتها مقاطعات كثيرة له أدت الى فوضى و ضجيج في قاعة البرلمان، وقد أشار في البداية إلى أن الاستعمار كارثة عظمى على الجزائر، وأكد على أن الجزائر ستسترجع سيادتها، ليس لأن الاستعمار لم يوفق في الجانب المادي، وإنما لأن الشعب يريد الاستقلال ولأن الجزائر كانت ذات سيادة، بما تشبه الدبلوماسية التي كانت بين الجزائر وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا نفسها، فالتحالفات التي كانت بين الجزائر وفرنسا خلال القرن السادس عشر، لم تكن لتقوم إلا بين بلدين لهما سيادتهما، إلا أن عدوان 1830م أفقد الجزائر سيادتها، واعتبر دباغين أن هذا ليس رأيه بل رأي المؤرخين (Alleg, 1981, 178) (Ben Khadda, 2004, 338-344) (مخلوف، 2014، 58).

وتعجب من اعتبار السلطة الفرنسية و أعضاء البرلمان الفرنسي الجزائر تارة قطعة من فرنسا وتارة مقاطعة فرنسية وتارة أخرى مجموعة من أراضي الجمهورية الفرنسية، في حين أن جميع الحقائق التاريخية و الجغرافية والأثنية تفند وتؤكد أن لجزائر أرض حضارات قديمة، وما تواصل المقاومة من جميع أطراف المجتمع الجزائري، التي لم تتوقف ضد الاحتلال منذ 5 جويلية سنة 1830 وإلى غاية اعتماد قانون 1947م، إلا دليلا على تمسك الشعب الجزائري بتقرير مصيره وأن فرنسا غريبة عنه، وعارض دباغين تصور السلطة الفرنسية للجزائر باعتبارها مقاطعة فرنسية، حسب المادة الأولى من دستور 1947م،

وتساءل: "بأي حق تعلن الجزائر بأنها فرنسية؟" والاختلاف الذي بينهما يستند على وثائق تاريخية أرشيفية توجد لدى وزارة الحرب والشؤون الخارجية الفرنسية، والتي تشهد بأن للجزائر حدودها الثابتة ووحدتها الدينية واللغوية، ولا يمكن أن تكون فرنسية ولو أرادت أن تكون، وشبه احتلال فرنسا للجزائر باحتلال هتلر لتشيكوسلوفاكيا لكنها أصبحت حرة اليوم (Alleg, 1981, 203) (Debaghine, 1947, 4463)

وذكر لامين دباغين بتضحيات الشعب الجزائري خلال الحريين العالميتين وبحقه في المشاركة في بناء الديمقراطية في هذا العالم، وطلب بأن تعطى له الكلمة، ليبيدي رأيه حول النظام الذي يجب أن يحكمه وحول العلاقة التي ستربطه بفرنسا، وتعرض للانتهاكات التي طالت أرض الجزائر على يد فيالق الاستعمار ضارين نص اتفاق 1830م عرض الحائط، ومصادرين سيادة الشعب الجزائري واعتبار الجزائر فرنسية، خاصة بعد القضاء على مقاومة الجزائريين سنة 1871م. (Alleg, 1981, 160)

ووصل دباغين إلى التذكير بقرار ميثاق هيئة الأمم المتحدة، الذي تمت الموافقة عليه في شهر أوت 1941م بسان فرانسيسكو، والقاضي بحق كل شعب في اختيار نوع الحكم الذي يريد أن يعيش في ظله، وبإعادة حقوق السيادة وممارسة الحكم لكل من حرم منهما بالقوة، كما اعترفت فرنسا ذاتها بنص مادته 73 وبقراره في الاعتراف بمصالح السكان الأصليين، وخالفت التزامها به بمجازر يوم 8 ماي 1945 التي راح ضحيتها 40.000 مسلم. (Debaghine, 1947, 4463)

وختم لامين دباغين مداخلته بالتذكير بأن ممثلي الحزب الذين يمثلون رأي أغلبية الشعب وطموحاته قد تم منعهم من الكلام في وطنهم، ومشيرا إلى قصد فرنسا من وضع قانون 1947م من دون استشارته، والذي يهدف إلى طمس ثقافة الشعب الجزائري والقضاء تدريجيا على شخصيته، و هو لا يرضى بذلك ويصر أن تحترم فرنسا المعاهدات التي وافقت عليها لكي تعود سيادة الجزائر إلى أهلها، ويحترم ميثاق الأمم المتحدة، مؤكدا أن الجزائر لن تعترف لفرنسا بحق منحها أي قانون كان، منذ وجهت مجموعة من المثقفين مذكرة إلى مؤتمر السلام العالمي سنة 1919م مطالبة بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، وأن اختيار وتحديد المؤسسات التي يجب أن تشرف على تسيير الجزائر هي حق للشعب الجزائري فقط، و هو لا يقبل أي حل ليست له علاقة بالسيادة الوطنية، وغير عادل وديمقراطي، وأوكل إلى المنتخبين الجزائريين ليقولوا للشعب الفرنسي وللعالم بأن الجزائر ليست فرنسية (Alleg, 1981, 62) (Debaghine, 1947, 4463).

لم يقدم ممثلو حركة انتصار الحريات أي مشروع موازي بشأن مستقبل حكم الجزائر أمام البرلمان الفرنسي، وخرجوا متبوعين بممثلي الاتحاد الديمقراطي احتجاجا على الإهانات التي تعرضوا لها، فلم يبق أي ممثل للشعب الجزائري في البرلمان ولأن أعضاء البرلمان الفرنسي لم يأخذوا بعين الاعتبار رأي الكتلة الوطنية ولا معارضة نواب حركة الانتصار ومن معهم، قرّر أعضاء الحركة عدم حضور جلسات البرلمان الفرنسي، غير أبهين بمناقشة القانون التنظيمي

الجزائر والموافقة عليه بالإجماع (Belbey, 2013, (Debaghine, 1947, 4463 (17).

2.2. على المستوى الإعلامي:

نقلت حركة الانتصار معارضتها السياسية لقانون 1947م، للساحة الإعلامية من خلال جريدة المغرب العربي الأسبوعية، التي ظهر أول عدد منها في 13 جوان 1947، قبل أن تعلن عن تأسيس جريدة الجزائر الحرة لسان حالها في شهر أوت سنة 1949م، ناطقة باللغة الفرنسية موجّهة لقراءتها باللغة الفرنسية، إلى جانب جريدة المنار لسان حالها الناطقة باللغة العربية (مخلوف، 2014، 23-25).

تبنت جريدة المغرب العربي الخط السياسي للحركة، على الرغم من أنها لم تكن لسان حالها، خلال حملاتها الإعلامية للانتخابات التي تلت تاريخ اعتماد قانون 1947م، وبهدف تجاوز الخلافات حول مصير الجزائر وعلاقتها بفرنسا، تم بتبني مشروع واحد يقوم على وجود الأمة الجزائرية كحقيقة ثابتة للقضاء على المشروع الفرنسي من وراء طرح القانون (مخلوف، 2014، 50؛ بلوفة، 2013، 139).

رفضت حركة الانتصار قرار موافقة البرلمان الفرنسي على قانون 1947م، خلال جلسة يوم السابع من شهر سبتمبر 1947م، الذي اعتبر كدستور للجزائر، من خلال اللوائح التي أصدرتها، وأعلنت أن الحركة تتكرر باسم الشعب الجزائري أن يقرّ مصيره، وتطالب بإعطائه حق اختيار دستوره بكل حرية، ودعت جموع الشعب إلى العمل ضد الدستور الذي فرض عليه، ونددت بالعبارات الخادعة لهذه

السياسة، التي تهدف إلى خنق الشخصية الجزائرية، وصرّحت عبر صفحات جريدة المغرب العربي، بأنها ستعمل على تقوية مقاومة الشعب الجزائري لهذا القانون، دفاعا عن الشخصية الجزائرية العربية والمحافظة على الدين الإسلامي، وذلك عبر أقلام مناضلين مثل دماغ العتروس (أنظر التعليق 9) وأسماء أخرى مستعارة، بمساعدة مديرها ورئيس تحريرها محمد السعيد الزاهري (أنظر التعليق 10) (الزيري، 1995، 67)، إلى أن اختفت الجريدة في شهر ماي 1949 بسبب مشاكل تعرّضت لها على إثر الحصار الذي ضربته السلطة الفرنسية عليها والمضايقات التي أثرت عليها سلبا (مخلف، 2014، 23-37، Alleg, 1981, 328).

ثم أسست حركة الانتصار في شهر أوت 1949م جريدة باسم "الجزائر الحرة"، أضحت هي لسان حال الحركة، صدر أول عدد منها (أنظر التعليق 11) في 18 أوت 1949م بباريس، كان شعارها ب"الشعب و إلى الشعب"، وكانت تحت إدارة أحمد مزغنة منذ تأسيسها وحتى سنة 1954م، وكانت تتناول قضية مختلفة وتقدم تحليلا قيما للوضع، بهدف فضح السياسة الاستعمارية وأساليبها في مواجهة الجزائريين، وإيصال أفكارها إلى المحيط العربي والإسلامي المتعاطف، حيث كانت لجنة تحرير المغرب العربي قد تأسست في القاهرة بتاريخ 05 جانفي 1948م (بن فضة، دت، 197؛ بلوفة، 2013، 142).

كشفت جريدة الجزائر الحرة عن أساليب فرنسا القمعية المنافية لأي قوانين وأن كل ما تصدره من تشريعات بخصوص الجزائر ما هي إلا ذر للرماد في العيون، وتحت عنوان "التعذيب موضوع خارج

القانون"، ندّدت باسم المادة 6 من الميثاق العالمي، القاضية بعدم تعريض أي كان للتعذيب أو أي معاملة غير إنسانية، بممارسات السلطات الأمنية على مناضلي الحركة الذين تم القبض عليهم بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة شهر أبريل 1950، واقتيدوا إلى مراكز التعذيب حيث تعرّضوا لممارسات غير إنسانية ووحشية. (la torture, 1950, 01)

حاول منتخبو الحركة من خلال الجريدة لفت الرأي العام بأنهم قد أعلموا هيئة الأمم بهذه التصرفات البربرية، التي أقدمت عليها حكومة أعطت لنفسها حق ممارسة أبشع أنواع التعذيب على الشعب الجزائري، وعرضوا على أول صفحاتها رسالة احتجاج بعثوا بها إلى رئيسي الجمهورية والحكومة ووزير الداخلية (la torture, 1950, 01)، وأكدت حركة الانتصار من خلال هاته الحملات الراضية للقمع، أن الشعب الجزائري يرفض قانون 1947م، لأنه لم يوفر أي حماية للجزائريين.

كما انتهجت الحركة كل سياسة تبلغ صوت الجزائريين المقموع تحت غطاء القانون الفرنسي، فشاركت الحركة في مؤتمر ضد الامبريالية عقد بلندن أيام 06 - 08 أبريل 1950م، وهذا بعد جملة من حملات القمع والاعتقالات وإصدار أحكام غير إنسانية على الشعب الجزائري، وهي كلها أدلة على تواصل السياسة الفرنسية القاضية بإلحاق الجزائر بفرنسا وهو ما يشير إلى طبيعة دستور 1947م (بلوفة، 2013، 146). (La vague de répression, 1950, 01)

واعتبرت الوضع السائد في الجزائر ب"الاستعراض المنظم لخرق حقوق الانسان و لميثاق هيئة الأمم المتحدة"، والذي يتم تحت غطاء

القانون المشرع سنة 1947م، إذ منذ سنة 1948م تعرّض المئات من الجزائريين للاعتقال في الجزائر وفرنسا، لأنهم عبروا عن رأيهم، وعن مواظنتهم الجزائرية، وشملت محرّري "جريدة الجزائر الحرة" عبد الرحمن كيوان (أنظر التعليق 12)، أحمد مزغنة ومولاي مرياح والأمين العام للحركة حسين لحول (أنظر التعليق 13)، وفقا للمادة 80 المتعلقة بالإجراءات المتخذة ضد جميع من يمس بالأمن الداخلي للدولة أو يتحدث عن الاستقلال، وكتب لحول بمناسبة زيارة وزير الداخلية الفرنسي للجزائر، "إن الشعب الجزائري سيبقى أحرصا مواصلا مسيرته وراء الحركة الوطنية على الرغم من جميع العراقيل نحو استقلال وسيادة الجزائر". (ben Abd El Aziz, 1952, 01)

وكتبت الجريدة مؤكدة السلطة الديكتاتورية للمجالس المنتخبة في الجزائر، والتي سبق أن تحدّث عنها أحمد مزغنة أمام البرلمان، عندما رفض المجلس البلدي لقسنطينة، الذي لم يكن للحاكم العام أي سلطة على رئيسه (Historia, 1971, 18) لإثائه أو مطالبته بتقديم أسباب وجيهة عن عدم قبول عروض تقدّم بها منتخبو الهيئة الثانية سنة 1952م، لأن ممثلي الهيئة الأولى من الكولون يغالطونه بأن قبول أي عرض هو إفلاس لسيادة فرنسا، التي لهم فيها من يؤيد حججهم ويجعلها مقنعة، ولا يهم الأمر إذا تم تعليق الجلسات أو قدّم ممثلو الهيئة الثانية استقالاتهم فردية أو جماعية، أو طردوا أو تم نفيهم مباشرة إلى الجنوب بقرار إداري من الحاكم العام بدون محاكم، بسبب تعنّت المجلس البلدي وعدم إعطائه أي اعتبار لآرائهم ومقترحاتهم (بلوفة، 2013، 157).

وفي نفس سياق فضح التصرفات الاستعمارية التي لم يلجمها أي قانون، كتبت الصحيفة مقالا حول وضع الشباب البطالين الذين لم تمنح لهم فرص عمل، في حين تم توظيف نساء وشابات أجنبيات في المؤسسات الخاصة، في إطار مساعي السلطة لتوظيف وانتقاء العمالة الموالية لها لتضييق الخناق على الحركة الوطنية الجزائرية، ووجهت نداءها للعمال الذين يعيش معظمهم تحت وطأة الخوف من القمع اليومي للاتحاد من أجل "تحديد أجره العمل بمائة و خمسين فرنكا يوميا"، ودفاعا على اليد العاملة الجزائرية التي حرّمها الاستعمار من التعليم لإبقائها أمية واستغلالها بأثمان رخيصة، ومنعها من الانتساب الى أي النقابات العمالية، وتوضيحا لهم بأنهم مستغلين في ظل قانون ينص على المساواة في بنوده. (Alleg, 1981, 209)

كما تعرّضت الجريدة لكشف تلاعب السلطة الفرنسية بتعليم الجزائريين الذي أقرت اجباريته وشموليته في قانون 1947م، التي تؤكد نص أمرية مارس 1944م، على خلق عشرون ألف قسم جديد لتعليم مليون طفل في غضون عشرين سنة، لكن ذلك لم يتم تطبيقه لأن الأموال كانت موجهة مصالح الكولون وللقمع الذي انتهجته السلطات الفرنسية منذ سنوات، بينما صرّحت في سنة 1952م أنها تمكّنت من تعليم مائتين وثلاثين ألف طفل جزائري، التي لم تكن في الحقيقة سوى عشر ذلك، ولم يصل إلا القليل منهم إلى مرحلة المتوسط أو الثانوي، ولا يوجد إلا مائة من الأطباء و الصيادلة ومعلمين، ولا مهندسين، ما عدى اثنين أو ثلاثة و لا تقنيين من المستوى العالي و لا علماء. (Un aspect de la mission, 1952, 01)

وأضافت الجريدة أنه وإلى غاية سنة 1952م لا يوجد أي أحد من الجزائريين مسجل في المدرسة المتعددة التقنيات ولا مدرسة الطيران ولا مدرسة سان سير البحرية، التي كان قانون 1947م قد سمح للجزائريين بالالتحاق بها، وأن أكثر من اثنين مليون من الأطفال الذين هم في سن التمدرس، لا يستطيعون الدراسة، في حين أن كل الأطفال الفرنسيين يتعلمون بدون استثناء، ومن يدرس من الجزائريين فباللغة الفرنسية وليس باللغة العربية، على الرغم من أن دستور الجزائر ينص على أن اللغة العربية تعد لغة رسمية ثانية، إلى جانب اللغة الفرنسية، لأن السلطة الفرنسية تعتبرها لغة عامية آيلة للزوال. (Un aspect, 1952, 1)

وأشادت حركة الانتصار في الصفحة الأولى من العدد 54 بتاريخ 01 أكتوبر 1952م، بما قام به الشعب الجزائري من تشييد للمدارس والمساجد والمؤسسات الثقافية من مغنية الى تبسة، وبإضافة مقرّات جديدة لتعليم اللغة العربية في ظل الإهمال الرسمي الذي يعرفه مجال تعليمها، إلى درجة الانعدام في برنامج التعليم الابتدائي، ووجهت الحركة نداء الى جميع القوى الوطنية لتوحيد الصفوف لمواجهة أي طارئ وفرض إرادة الشعب الجزائري. (le peuple Algérien, 1952, 54, 1)

واستمرّ مناضلو الحركة في فضح عدم تطبيق بنود قانون 1947م وبقاء نصوص المساواة فيه حبرا على ورق، فبالحديث عن وضع السكن فقد وصفوه بالكارثي، حيث كانت العائلات المكوّنة من عشرة وخمسة عشر فردا تسكن غرفة واحدة، ومن المفروض أن يستفيدوا من السكن بإحدى الصيغ التي كانت توفر للفرنسيين، والتي يتم توزيع حصصها ونوعها بتمييز بين الجزائري و الأوروبي،

وعرض مصطفى فروخي عضو منتخب في المجلس الجزائري باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، في مقال عبر الجريدة، عريضة وجهتها إليه مجموعة من السكان يوم 16 نوفمبر 1952م، وتساءل: "إلى أين نذهب وأين سنعيش؟"، ليتحدث ويفضح محاولة السلطة الفرنسية تجريدهم من أراضيهم، حيث استدعت هذه المجموعة شفها يوم 20 أكتوبر 1952م من قبل رئيس البلدية عن طريق حراس الغابات دون غيرهم من الأوروبيين، الذين لهم أملاك تساوي أملاكهم مساحة، واستقبلوا بحضور القيادة العسكرية بهدف الضغط عليهم لبيع أراضيهم لأغراض عسكرية. (De partout des voix, 1915, 01)

وأرادت الجريدة من وراء ديباجتها عن حرية التعبير، كشف عدم التزام السلطة الفرنسية بتطبيق ما صرح به شومان (Robert Shuman) (أنظر التعليق 14) وزير الخارجية أمام مجلس هيئة الأمم المتحدة، "بأن فرنسا ستلتزم بشرفها بكل ما جاء به ميثاقها دائماً وفي كل مكان، بتطبيق حرية التعبير بدون تحفظات"، وها هي الآن تخالف قوانين وضعتها بنفسها، عندما قامت بمنع أغلب أعداد جريدة الجزائر الحرة التي صدرت في الجزائر، كما قامت بتعليق أعداد ثلاثة أشهر بدون أي مقدمات وبحجز العديدين 56 و57، عبر كل التراب الجزائري، كما تم توقيف الأشخاص الذين يشرفون على توزيعها وانتزاع الأعداد التي كانت بحوزتهم، كما اقتحمت بيت أحمد مزغنة ودار التحرير، واستولت على 7000 نسخة من الجريدة في محاولة منها لطمس الحقيقة، وعندما طلب مندوبو حركة الانتصار مقابلة الحاكم العام، تعذر عن مقابلتهم بحجة الغياب مع كاتبه بعدما كان

قد أعطى لهم موعدا لانتظارهم هاتفيا، وانتشر خبر الاقتحام وعدم اهتمام الحاكم العام باستقبال مندوبي حركة الانتصار في أوساط الشعب، عن طريق الجريدة مما أدى إلى انتشار الاحتجاجات في جميع أنحاء الجزائر (Negation de la liberté, 1952, 1) كدليل على تجاوب الشعب مع ما تنشره الجريدة.

خاتمة:

خرجت الحركة الوطنية من تجربة الحرب العالمية الثانية بضوابط تحرك ونضال غير تلك التي سبقت الحرب، فقد انتهت جميع الحلول الوسطية التي كانت تعول على الإصلاحات الفرنسية، كوسيلة لتحسين وضعية الشعب الجزائري، وبينما تقدم التيار الإدماجي سابقا خطوة وأصبح مطالبة تتوجه نحو الجمهورية الجزائرية المتحدة مع فرنسا، الذي التف حول فرحات عباس، فإن التيار الاستقلالي الذي أصبح يتحرك تحت مظلة حركة انتصار الحريات الديمقراطية في ظل حظر حزب الشعب، أصبح يرفع شعار الثورة علنا، ويرى أي حل أو إصلاح مجرد تسويق وذر للرماد في العيون سيضر بالقضية الوطنية أكثر.

لعبت أحداث ماي 1945م دورا مهما في الدفع بالقضية الوطنية، على صعيد الحركة الوطنية وعلى الصعيد الفرنسي، فالنسبة للحركة الوطنية أدركت من حجم الدماء التي سالت والأرواح التي زهقت والقمع الذي مورس، أن فرنسا لا يمكن أن تتنازل وتقبل بأي تسوية جادة للقضية الجزائرية، ولن تعطي أي حق للشعب الجزائري يجعله يمارس سيادته على أرضه، وكان هذا التصور أهم موجه لها في

ما يأتي من ممارسة سياسية ونضالية، وبالنسبة للإدارة الفرنسية، فقد تنبّهت إلى ما يغلي داخل المنظومة الاجتماعية والسياسية الجزائرية، وأيقنت أن كل ذلك القمع والقتل الوحشي، ليس إلا مسكنا مرحليا، وأن الشعب الجزائري وقواه الحية بلغوا مرحلة اللا رجعة في المطالبة بحق تقرير المصير.

كما أن هناك تغيرات جيوسياسية عالمية طرأت بعد نهاية الحرب، فلم تعد فرنسا تلك القوة الإمبراطورية التي كانت قبل الحرب، ولا من حيث قوتها العسكرية، وقد هزمت شر هزيمة من قبل ألمانيا وتعرضت للاحتلال، ولا من حيث نفوذها السياسي، وقد برزت قوى عالمية جديدة هي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، كما أن صعود مسألة المد التحريري العالمي وتأسيس منظمة للأمم المتحدة التي أقرت مبدأ تقرير المصير العالمي، كلها عوامل ستلعب دورا مهما في القضية الجزائرية مستقبلا، ولن يكون في مقدور فرنسا مواصلة سياسية القمع والتضييق.

نزولا عند كل تلك العوامل، سعت فرنسا منذ نهاية الحرب وعبر سياسية الجنرال ديغول الاحتوائية، إخضاع الجزائريين للأمر الواقع، والسير في نفس سياسة التقطير في الإصلاحات، فكانت أممية 7 مارس 1944م، ثم قانون 05 أكتوبر 1945م، التي مهدت لصدور قانون 20 سبتمبر 1947م، الذي أريد له أن يكون دستورا لجزائر المعمرين، والذي كان مجرد محاولة أخرى للتلقاف على مطالب الشعب الجزائري، وتزيين مظهر الاحتلال ببعض المساحيق التي لا تسمن ولا تغني من جوع، والذي كان أهم بند فيه هو مجلس الجزائر،

المكون من 120 عضوا نصفهم يمثل الأقلية من المعمرين، وتنتخب عليه هيئتهم الناحية، والنصف الثاني يمثل الشعب الجزائري، وله هيئته الانتخابية الخاصة بالجزائريين، مع جعل نفاذ القوانين محكوم بموافقة ثلثي الأعضاء، ومع التزوير الذي سيرافق عملية الانتخاب مما نزع أي فاعلية أو تأثير عن هذا المجلس.

كانت تيارات الحركة الوطنية الممثلة في البرلمان الفرنسي وهي حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الجزائري لأحباب البيان وحتى الحزب الشيوعي الجزائري، أن مسألة تمرير هذا القانون محسوم فيها، فحاولت فقط تبليغ صوتها بالرفض خلال جلسات مداولة، والذي لم يمنع القانون من الصدور يوم 20 سبتمبر.

عملت حركة انتصار الحريات الديمقراطية في سياق نهجها الجديد المتوجه نحو العمل الثوري، على معارضة القانون بكل الوسائل الممكنة، سواء داخل البرلمان الفرنسي أو عبر منابرها الإعلامية، وجعلت منه وسيلة دعاية لمزيد من حشد الصفوف الشعبية خلفها لمواجهة السلطة الاحتلالية، وبيّنت بكل الطرق فشل ذلك القانون في تحقيق الحد الأدنى من مصالح وحقوق الجزائريين، بل كان مجرد شجرة صنعت لتغطي غابة الاستعمار، بما فيها من ظلم وتمييز وتهميش وقمع ومصادرة لحق شعب وأمة في السيادة والحرية.

التعليقات:

-التعليق رقم: 1: جورج بيدو (1899 - 1983م)، سياسي ومقاوم ورجل دولة فرنسي أسس حزب الحركة الجمهورية الشعبية، وشغل منصب وزير الخارجية ورئيس الوزراء عدة مرات. (Wikipédia, Bidault, 2026).

-التعليق رقم: 2: بول رماديه (1888 - 1961)، سياسي وقانوني ورجل دولة فرنسي، شغل منصب أول رئيس وزراء في عهد الجمهورية الرابعة (Wikipédia, Ramadier, 2026).

-التعليق رقم: 3: أحمد مزغنة، (1907 - 1982م)، مناضل وطني من الرعيل الأول، ناضل في نجم شمال إفريقيا وفي حزب الشعب وحركة الانتصار، انضم للجناح المصالي بعد سنة 1954، اعتقل بمصر خلال الثورة ولم يفرج عنه حتى تاريخ الاستقلال. (Wikipédia, Mezerna, 2026)

-التعليق رقم: 4: جمال الدين دردور، (1907 - 2007م)، جراح أسنان ومناضل وطني، ناضل في صفوف حزب الشعب وحركة انتصار الحريات، وشغل نائب في الجمعية الوطنية الفرنسية عن حركة الانتصار سنوات 1946 - 1951م. (Wikipédia, Derdour, 2026)

-التعليق رقم: 5: إدوار دييرو (1898 - 1981م)، محامي وسياسي ومقاوم ورجل دولة فرنسي، ينتمي للحزب الاشتراكي، شغل منصب وزير الداخلية (Wikipédia, Depreux, 2026).

-التعليق رقم: 6: القيستابو: كلمة مختصرة لـ (Geheime Staatspolizei) وهي الشرطة الألمانية السرية في العهد النازي. (Wikipédia, Gestapo, 2026)

-التعليق رقم: 7: مسعود بوقادوم (1910 - 2007م)، مناضل جزائري من الرعيل الأول، ناضل في نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب وحركة انتصار الحريات، وكان له نشاط في الوفد الخارجي خلال الثورة التحريرية. (Wikipédia, Boukadoum, 2026)

-التعليق رقم: 8: محمد لامين دباغين (1917 - 2003م)، طبيب وسياسي ومناضل وطني جزائري، من مناضلي حزب الشعب وحركة الانتصار، وكانت له مساهمة في ثورة التحرير خاصة في الوفد الخارجي والحكومة المؤقتة. (Wikipedia, Debaghine, 2026)

-التعليق رقم: 9: العربي دماغ العتروس (1924 - 2017م)، مناضل وطني في حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، انتخب عضوا في الجمعية

الوطنية الفرنسية عن حركة الانتصار سنة 1946م، وكانت له مساهمة مهمة في ثورة التحرير. (Wikipedia, Demmagh_Latrous, 2026).

-التعليق رقم: 10: محمد سعيد الزاهري (1899- 1956م)، أحد رجالات الإصلاح بالجزائر، درس عند الشيخ ابن باديس وفي جامع الزيتونة، انضم بالموازاة لنجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، وأصدر عددا من الصحف تحت راية جمعية العلماء وحزب الشعب الجزائري منها جريدة المغرب العربي. (بومديني، 2017).

-التعليق رقم: 11: جريدة نصف شهرية، مقرها العام بفرنسا وكان مقر تحريرها وإدارتها بمدينة الجزائر، تبنت نفس شعار حزب الشعب وجريدة الأمة سابقا (من الشعب إلى الشعب) (بلوفة، 2013، 141).

-التعليق رقم: 12: عبد الرحمان كيوان (1925- 2014م)، مناضل قيادي في التنظيمات الطلابية للحركة الوطنية، ثم في حزب الشعب وحركة الانتصار وانضم للوفد الخارجي خلال الثورة التحريرية. (l'expression, 2014).

-التعليق رقم: 13: حسين لحول (1917- 1995م)، مناضل تاريخي جزائري، شغل منصب الأمين العام لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكان أحد رموز التيار المركزي، شارك في الثورة واعتزل العمل السياسي سنة 1976م. (Wikipedia, Lahouel, 2026).

-التعليق رقم: 14: روبر شومان (1886- 1963م)، مفكر وساسي ورجل دولة فرنسي ديمقراطي مسيحي، شغل منصب وزير الخارجية ومنصب رئيس الوزراء. (Wikipedia, Schuman, 2026).

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- أجرون روبير شارل، (1982)، تاريخ الجزائر المعاصرة، بيروت: منشورات عويدات.
- 2 - الأمم المتحدة، ميثاق، (1945)، <https://www.un.org/dppa/decolonization/ar/about>
- 3 - بلوفة، عبد القادر جلال، (2013)، حركة انتصار الحريات الديمقراطية الخروج من النفق في عمالة وهران، ط: 02، قسنطينة: نوميديا للنشر والتوزيع.

- 4 -بومديني، محمد، (2017)، "محمد السعيد الزاهري ودوره الإصلاحي 1900 -1956"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد: 05، العدد: 10، (جوان 2017)، ص -ص: 125 -141.
- 5 -جوليان، شارل أوندري، (1976)، شمال إفريقيا تسير، تونس: الدار التونسية للنشر.
- 6 -الزيري، محمد العربي، (1995)، المثقفون الجزائريون والثورة، الجزائر: المؤسسة الوطنية للطبع والإشهار.
- 7 -الزيري، محمد العربي، (1984)، الثورة الجزائرية في عامها الأول، بيروت: دار البعث.
- 8 -الزيري، محمد العربي، (1999)، تاريخ الجزائر المعاصر، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- 9 -زوزو، عبد الحميد، (2012)، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، الجزائر: دار هومة.
- 10 -سعد الله أبو القاسم، (1992)، الحركة الوطنية الجزائرية، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- 11 -بن فاطمة، سامية، (2023)، "الانتفاضة الشعبية 08 ماي 1945م، وانعكاساتها على مسار الحركة الوطنية الجزائرية"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة: الواد، مجلد: 08، العدد: 02، ص -ص: 451 -481.
- 12 -بن فضة، حورية، (د ت)، الجزائر في عهد الحاكم العام نايجلان، 1948 -1951، الجزائر: وزارة الثقافة.
- 13 -قداش، محفوظ، (2008)، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر: دار الأمة.
- 14 -قتاناش، محمد، (1982)، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919 -1939، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

15 - مخلوف، رانيا، (2014)، دور الإعلام في الحركة الوطنية 1947 - 1949، الجزائر: دار العلوم والمعرفة.

16 - مهساس، أحمد، (2007)، الحركة الثورية في الجزائر 1914 - 1954، الجزائر: دار المعرفة.

17-Abdellah ben Abd El Aziz, (1952), «le secrétaire général du M.T.L.D suivi en vertu de l'article 80» *l'Algérie libre*, N°: 54, p: 01.

18-Alleg, Henri, autre, (1981), *La guerre d'Algérie*, Paris : Ed Temps Actuels.

19-Belbey, Djamel, (2013), «des élections a la Naegelen», *Memoria*, Groupe Al-Djazair.Com, N°: 18, p: 15-18.

20-Ben Khedda, Benyoucef, (2004), *Les origines du premier novembre 1954*, Alger, Ed. CNERMR.

21-De partout des voix s'élèvent : *Acquittez les 56 de Blida*», (1951), *l'Algérie libre*, N°: 38, p: 01.

22-Debaghine, M, Lamine, (1947), discours devant le Parlement Français, *Journal officiel de le république Française*, débats parlementaires.

23-*Historia*, (1971), N°: 194, p: 18.

24-<https://en.wikipedia.org/wiki/Gestapo>, Consulted: 25/02/2026.

25-https://fr.wikipedia.org/wiki/%C3%89douard_Depreux, Consulted: 25/02/2026.

26-<https://www.calameo.com/read/00681783004911eda65fc>, Consulté : le 06/04/2026.

27-https://fr.wikipedia.org/wiki/Ahmed_Mezerna, Consulted: 25/02/2026. -https://fr.wikipedia.org/wiki/Djamel-Eddine_Derdour, Consulted: 25/02/2026.

28-https://fr.wikipedia.org/wiki/Georges_Bidault, Consulted: 25/02/2026.

29-https://fr.wikipedia.org/wiki/Hocine_Lahouel, Consulted: 26/02/2026.

30-https://fr.wikipedia.org/wiki/Larbi_Demmagh_Latrous, Consulted: 25/02/2026.

31-https://fr.wikipedia.org/wiki/Messaoud_Boukadoum, Consulted: 25/02/2026.

32-https://fr.wikipedia.org/wiki/Mohamed_Lamine_Debaghine, Consulted: 25/02/2026.

33-https://fr.wikipedia.org/wiki/Paul_Ramadier, Consulted: 25/02/2026.

34-https://fr.wikipedia.org/wiki/Robert_Schuman, Consulted: 25/02/2026.

35-*Le peuple algérien déploie de grands effort pour développer sa culture nationale*», (1952), *l'Algérie libre*, N°: 54, p: 01.

36-*l'expression le quotidien*, «Abderrahmane Kiouane n'est plus», (03/02/2014), <https://www.lexpression.dz/nationale/abderrahmane-kiouane-nest-plus-189007> consulté: 25/02/2026.

37-Messud, G, (1946), «la campagne électorale et le résultat des élections en Algérie», *le monde*, N°: 366. p: 1.

38-Negation de la liberté de presse, *l'Algérie libre à nouveau saisi*», (1952), *l'Algérie libre*, N°: 43, p : 01.

39-Stéphane, Rials, (1994), *Textes constitutionnelles français*, Paris: imprimerie des presses universitaires de France.

40-Un aspect de la mission civilisatrice de la France en Algérie», (1952), *l'Algérie libre*, N°: 54, p: 01.

